ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 26, Vol 9, Year 3 | February 2026 | Chaban 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

إستراتيجيّات الولايات المُتّحدة الأميركيّة: المُرتكزات الفكريّة وأدوات الهيمنة في ظلّ التحوّلات الجيوسياسيّة الرّاهنة (1990–2020) نموذجاً

إعداد: الباحث / علي حسين نزها | الجمهوريّة اللبنانيّة
طالب دكتوراه – قسم العلوم السّياسيّة | جامعة آزاد الإسلاميّة– طهران / فرع العلوم والبحوث
E-mail : anazha-lost@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0006-3811-8823

https://doi.org/10.70758/elqarar/9.26.14

تاريخ الاستلام: 2026/1/20	تاريخ القبول: 2026/2/5	تاريخ النشر: 2026/2/15

للاقتباس: نزها، علي حسين، إستراتيجيّات الولايات المُتّحدة الأميركيّة: المُرتكزات الفكريّة وأدوات الهيمنة في ظلّ التحوّلات الجيوسياسيّة الرّاهنة (1990–2020) نموذجاً، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة، المجلد التاسع، العدد 26، السنة الثانية، 2026، ص–ص 323–342. https://doi.org/10.70758/elqarar/9.26.14

المُلخّص

تتناول هذه الدّراسة مسار الإستراتيجيّة الأميركيّة وتحوّلاتها الهيكليّة في النّظام الدّوليّ منذُ مُنتصف القرن العشرين، بدءاً من مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية والحرب الباردة، وصولاً إلى تعقيدات المشهد الرّاهن في مرحلة ما بعد الأحاديّة القطبيّة. كما تُركّز على إستجلاء المُرتكزات النظريّة والفكريّة التي أسّست لهيمنة واشنطن العالميّة، وتوضيح الآليّات السّياسيّة والعسكريّة والإقتصاديّة والثقافيّة التي إعتمدت عليها لترسيخ موقعها القياديّ. كذلك، تسعى إلى إبراز أثر التّحوّلات الجيوسياسيّة الكُبرى، مثل صعود قوى منافسة كالصّين ورُوسيا، وإنكشاف التحديّات العابرة للحدود، بما فيها الأزمات البيئيّة والصحيّة والرقميّة، على فاعليّة الإستراتيجيّة الأميركيّة. وعليه، تستند الدّراسة إلى مقاربة تحليليّة – تاريخيّة – بنيويّة، تسمح بقراءة مُتكاملة لمسار الإستراتيجيّة الشّاملة للولايات المُتّحدة من منظور يجمع بين الجذور الفكريّة والممارسات العمليّة، مع إستشراف آفاق الدّور الأميركيّ في ظلّ التوجّه نحو نظام دوليّ مُتعدّد الأقطاب. وتخلصُ الدّراسة إلى أنّ الاستراتيجيّة الأميركيّة لا تزال تحتفظ بقدرة عالية على إعادة التكيّف، غير أنّ هذه القدرة باتت مشروطة بمدى نجاح واشنطن في دمج أدوات القوّة الذكيّة ضمن رؤية أكثر مرونة، تراعي التحوّلات التكنولوجيّة والديمغرافيّة والجيوسياسيّة التي يعجّ بها العالم المُعاصر.

الكلمات المُفتاحيّة: الولايات المُتّحدة الأميركيّة، الإستراتيجيّة الشّاملة، الهيمنة، المشاركة الدّوليّة، الحرب الباردة، النّظام الدّوليّ، القوّة الذكيّة، التعدديّة القُطبيّة.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 26، المجلد 9، السنة الثالثة | شباط (فبراير) 2026 | شعبان 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

The Shift in U.S. Foreign Policy: From Unilateral Hegemony to International Engagement (2000–2017

Author: Researcher / Ali Houssein Nazha | Lebanese Republic

PhD Candidate, Department of Political Science | Islamic Azad University Science and Research Branch, Tehran

E-mail : anazha-lost@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0006-3811-8823

https://doi.org/10.70758/elqarar/9.26.14

Received : 20/1/2026	**Accepted :** 5/2/2026	**Published :** 15/2/2026

Cite this article as: *Nazha, Ali Houssein, The Shift in U.S. Foreign Policy: From Unilateral Hegemony to International Engagement (2000–2017), ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 9, issue 26, Third year, 2026, pp. 323-342. https://doi.org/10.70758/elqarar/9.26.14*

Abstract

This study analyzes the strategic evolution of the United States within the broader transformations of the international system since the mid-twentieth century, particularly following World War II, throughout the Cold War, and into the post-unipolar era. The research focuses on the intellectual and theoretical foundations of American global hegemony and the political, military, economic, and cultural mechanisms through which Washington consolidated its leadership role. It also highlights the impact of major geopolitical shifts—such as the rise of competing powers like China and Russia, and the emergence of cross-border challenges, including environmental, health, and digital crises—on the effectiveness of U.S. grand strategy. Adopting a historical, analytical, and structural approach, the study provides an integrated reading of the trajectory of U.S. grand strategy, bridging its philosophical roots with its practical applications, while offering a foresight perspective on the future of American leadership in a multipolar international order. The findings conclude that while the United States still retains significant adaptive capacity, this adaptability is increasingly contingent upon its ability to embed smart power instruments into a more flexible vision that accommodates technological, demographic, and geopolitical transformations shaping the contemporary world.

Keywords: United States, Grand Strategy, Hegemony, International Engagement, Cold War, International System, Smart Power, Multipolarity.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدّمة

شهد النظام الدولي منذ مطلع القرن العشرين تحولات كبرى أعادت تشكيل موازين القوى العالمية بصورة جذرية. فقد أدى انهيار الإمبراطوريات التقليدية وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صاعدة إلى انتقال مركز الثقل الدولي تدريجيًا من أوروبا إلى الضفة الأخرى من الأطلسي. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت واشنطن بوصفها القوة القادرة على قيادة إعادة بناء النظام الدولي، مستندة إلى مزيج من التفوق العسكري، والقدرة الاقتصادية الهائلة، والدور المؤسسي الذي جسّدته مبادراتها في تأسيس المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلف شمال الأطلسي.

وقد جاءت الحرب الباردة لتؤطر هذه الهيمنة الأمريكية في سياق ثنائية قطبية مع الاتحاد السوفييتي، حيث اتخذت المنافسة شكل صراع أيديولوجي واقتصادي وعسكري، لكنها أظهرت أيضًا براعة واشنطن في المزج بين أدوات القوة الصلبة والناعمة. فمن الردع النووي إلى الحرب الإعلامية، ومن التحالفات العسكرية إلى انتشار الثقافة الأمريكية عالميًا، استطاعت الولايات المتحدة أن تبني منظومة متكاملة ضمنت استمرار نفوذها طوال النصف الثاني من القرن العشرين (Nye, 2004).

من هنا، تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تقديم تحليل تركيبي يجمع بين الإطارين النظري والتاريخي، ويستفيد من المناهج البنيوية والاستشرافية في آن معًا. فالاستراتيجية الأمريكية لا يمكن فهمها بمعزل عن الأبعاد الفكرية التي شكّلت وعيها الاستراتيجي، ولا عن التفاعلات الدولية التي فرضت عليها خيارات محددة في مراحل مختلفة. وعليه، فإن هذا البحث يهدف إلى تقديم قراءة موسّعة لمسار الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، بما يساعد في تفسير ديناميات صعودها واستمرارية هيمنتها، فضلًا عن التحديات التي تفرضها التحولات الجيوسياسية المعاصرة على موقعها العالمي

إشكالية البحث

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها العالمية، إلا أن معظم هذه الدراسات عانت من طابع التجزئة، سواء من حيث الاقتصار على البعد العسكري والأمني، أو التركيز على مرحلة تاريخية بعينها، أو إغفال الرابط البنيوي بين الإطار الفكري والفلسفي من جهة، والآليات العملية والسياسات الواقعية من جهة أخرى. فالمسار الاستراتيجي الأمريكي منذ التأسيس لم يكن وليد التحولات الظرفية فقط، بل هو انعكاس لرؤية فلسفية – أيديولوجية متجذرة في الوعي الأمريكي، انطلقت من عقائد مثل «القدر المتجلي» و»الاستثنائية»، مرورًا بتبني مقاربة ليبرالية مؤسساتية بعد الحرب العالمية الثانية، وصولًا إلى توظيف أدوات «القوة الذكية» في عصر العولمة الرقمية (Nye, 2004؛ Ikenberry, 2002).

ومع ذلك، فإن النظام الدولي شهد خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية كبرى، أبرزها صعود قوى منافسة كالصين وروسيا والهند، إضافة إلى بروز تهديدات غير تقليدية مثل التغير المناخي، الأمن السيبراني، والأوبئة العابرة للحدود. هذه المتغيرات طرحت تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في موقع الهيمنة المنفردة، وحول إمكانية إعادة صياغة استراتيجيتها بما يتلاءم مع واقع دولي يتجه نحو التعددية القطبية (Zakaria, 2008؛ Allison, 2017).

بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى استطاعت الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على فعاليتها في ظل التحولات الجيوسياسية البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، وما طبيعة التكيّف المطلوب لمواجهة تحديات التعددية القطبية الصاعدة؟

أسئلة البحث الفرعية

لتفكيك هذه الإشكالية المركزية، تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي:

1. ما هي المرتكزات الفكرية والفلسفية التي أسست لبنية الاستراتيجية الأمريكية منذ التأسيس وحتى اليوم؟

2. كيف تشكلت الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي دعمت الهيمنة الأمريكية عبر مراحل مختلفة من النظام الدولي؟

3. ما دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (الكونغرس، البنتاغون، مراكز التفكير، واللوبيات) في صياغة هذه الاستراتيجية وتوجيهها؟

4. ما طبيعة التحديات الجيوسياسية والداخلية التي واجهت الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خصوصًا مع صعود الصين وروسيا؟

5. كيف أثرت التحولات التكنولوجية والرقمية على إعادة تعريف الأمن القومي الأمريكي وأدوات الاستراتيجية الشاملة؟

6. إلى أي مدى تمثل «القوة الذكية» بديلاً عمليًا عن الاعتماد التقليدي على القوة الصلبة أو الناعمة؟

7. ما السيناريوهات المستقبلية الممكنة للدور الأمريكي في ظل التوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

1. **تحليل المرتكزات الفكرية والفلسفية للاستراتيجية الأمريكية:** وذلك عبر تفكيك الأصول الأيديولوجية التي شكّلت الوعي الاستراتيجي الأمريكي، مثل عقيدة الاستثنائية، القدر المتجلي، والليبرالية العالمية، وربطها بتطور السياسات الخارجية الأمريكية منذ التأسيس.

2. **رصد المسار التاريخي لتطور الاستراتيجية الشاملة:** من مرحلة العزلة النسبية في القرن التاسع عشر، إلى قيادة النظام الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، مرورًا بالحرب الباردة، وصولًا إلى مرحلة ما بعد الأحادية القطبية.

3. **توضيح دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:** مثل البيت الأبيض، الكونغرس، البنتاغون، مراكز التفكير، واللوبيات الاقتصادية والعسكرية، في صياغة الاستراتيجية وتوجيهها بما يخدم المصالح العليا للولايات المتحدة.

4. **تسليط الضوء على أدوات الهيمنة الأمريكية:** من القوة العسكرية إلى الأدوات الاقتصادية والمؤسسات الدولية، وصولًا إلى أدوات القوة الناعمة والثقافية والإعلامية، مع بيان كيفية دمجها ضمن إطار «القوة الذكية" (Smart Power).

5. **تحليل التحديات الداخلية والخارجية:** بما في ذلك الانقسام السياسي الداخلي، الأزمات الاقتصادية، التغيرات الديمغرافية، صعود الصين وروسيا، والتحولات التكنولوجية والمناخية، وتأثيرها على فاعلية الدور الأمريكي.

6. **استشراف مستقبل الدور الأمريكي:** من خلال دراسة السيناريوهات المحتملة لموقع الولايات المتحدة في النظام الدولي، سواء الاستمرار في قيادة أحادية منقّحة، أو الانخراط في تعددية قطبية، أو تبني أنماط مرنة من الشراكات الاستراتيجية.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تسعى إلى **سدّ فجوة منهجية** في الأدبيات العربية والغربية على حد سواء، حيث غالبًا ما انفصلت الدراسات بين البعد النظري والفكري من جهة، والتحليل التاريخي والعملي من جهة أخرى. ومن خلال الدمج بين هذين البعدين، تقدّم الدراسة إطارًا تركيبيًا يساعد على فهم الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها منظومة شاملة، تتداخل فيها الأبعاد الفكرية والفلسفية مع الممارسات الواقعية والسياسات العملية (Nye, 2004؛ Zakaria, 2008).

كما تنفرد هذه الدراسة بتركيزها على **التحولات الاستراتيجية طويلة المدى**، وعدم الاقتصار على

فترة زمنية محددة، ما يسمح بفهم ديناميات الاستراتيجية الأمريكية في سياقها التاريخي الممتد منذ التأسيس وحتى التحديات الراهنة.

حدود البحث

.الحدود الزمانية

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. تبدأ هذه المرحلة مع لحظة التحول الجذري التي شهدها النظام الدولي عقب عام 1945، حيث تبلور الدور الأمريكي القيادي في بناء المؤسسات الدولية وصياغة النظام الليبرالي العالمي. وتشمل أيضًا مرحلة الحرب الباردة (1945–1991)، التي مثّلت اختبارًا عمليًا لفاعلية الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة قوة عظمى منافسة هي الاتحاد السوفييتي. كما تتناول الدراسة مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، التي عُرفت بـ»اللحظة الأحادية»، وصولًا إلى مرحلة ما بعد عام 2008 حيث برزت ملامح التعددية القطبية مع صعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا والهند، وأخيرًا مرحلة ما بعد جائحة كورونا (2020) التي شكّلت اختبارًا إضافيًا لقدرة واشنطن على إعادة إنتاج دورها العالمي في ظل أزمات صحية واقتصادية ومناخية رقمية عابرة للحدود.

الحدود المكانية

يركّز البحث على السياسة الخارجية الأمريكية في إطارها الدولي العام، دون الاقتصار على منطقة جغرافية محددة. إلا أنّه يستعين بأمثلة توضيحية من مناطق رئيسية تعد ساحات اختبار جوهرية للاستراتيجية الأمريكية، مثل:

- **أوروبا:** من خلال دور الناتو والتحالف عبر الأطلسي.
- **الشرق الأوسط:** عبر التدخلات العسكرية والسياسية (العراق، أفغانستان، سوريا، إيران).
- **آسيا:** حيث يتركّز التنافس مع الصين وكوريا الشمالية.
- **أفريقيا وأمريكا اللاتينية:** بوصفها ساحات صراع غير مباشر على النفوذ مع قوى أخرى.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

شهدت العقود الماضية إنتاجًا ضخمًا من الأدبيات حول السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجية الشاملة، إلا أنّ معظم هذه الأدبيات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مقاربات رئيسية:

1. **المقاربات الواقعية – العسكرية**

ركزت على البعد الأمني والعسكري بوصفه المحرّك الأساسي للاستراتيجية الأمريكية. من أبرزها

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

كتابات جون ميرشايمر (2001) التي فسّرت السياسات الأمريكية في ضوء «الواقعية الهجومية»

2. **المقاربات الليبرالية – المؤسساتية** انطلقت من تحليل دور المؤسسات الدولية، والتحالفات، والشرعية الليبرالية في ترسيخ القيادة الأمريكية.

3. **المقاربات الثقافية – القيمية**
مثل أطروحة جوزيف ناي (2004) حول «القوة الناعمة»، التي أبرزت كيف وظّفت الولايات المتحدة أدوات الثقافة، التعليم، والإعلام لترسيخ نفوذها.

الفجوة البحثية

رغم القيمة العلمية لهذه الأعمال، إلا أنها تشترك في عدد من القصورات:

• **التجزئة المنهجية:** الفصل بين البعد النظري والفلسفي من جهة، والتحليل التاريخي والتطبيقي من جهة أخرى.

• **الانغلاق الزمني:** الاقتصار على فترات محددة (الحرب الباردة أو ما بعد 11 سبتمبر) دون تتبّع المسار الطويل للاستراتيجية الأمريكية.

• **تهميش الإطار الفلسفي:** إذ نادرًا ما تناولت الدراسات العربية على وجه الخصوص الجذور الفكرية والأيديولوجية التي شكّلت وعي صانعي القرار الأمريكي.

• **غياب الاستشراف:** إذ اكتفت غالبية الأدبيات بالتوصيف والتحليل دون التوسع في دراسة سيناريوهات المستقبل في ظل التعددية القطبية.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج البحثية المترابطة:

المنهج التاريخي – التحليلي: لفهم تطور الاستراتيجية الأمريكية عبر المراحل المختلفة، من الحرب العالمية الثانية، مرورًا بالحرب الباردة، وصولًا إلى مرحلة التعددية القطبية.

المنهج البنيوي – المقارن: لتحليل البنية الداخلية والخارجية المؤثرة في صياغة الاستراتيجية، بما يشمل المؤسسات الأمريكية، النظام الدولي، والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية.

المنهج الاستشرافي: لاستشراف مستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي، ورصد السيناريوهات المحتملة لموقعه في ظل صعود قوى منافسة وتحديات عابرة للحدود.

المبحث الأول: المرتكزات الفكرية والفلسفية للاستراتيجية الأمريكية

تقوم الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من المرتكزات الفكرية والفلسفية التي صاغت وعيها الاستراتيجي ووجهت سياساتها الخارجية عبر مختلف المراحل التاريخية. هذه المرتكزات لم تُبْنَ فقط على معطيات القوة المادية، بل تشكّلت أيضًا من روافد أيديولوجية عميقة منحت الدور الأمريكي بعدًا رساليًا وأخلاقيًا، وجعلته يبدو في نظر صانعي القرار مشروعًا حضاريًا عالميًا (Huntington, 1981).

المطلب الأول: العقائد المؤسسة للاستراتيجية الأمريكية

1. الاستثنائية الأمريكية (American Exceptionalism)

تُعدّ الاستثنائية الأمريكية من أكثر المفاهيم تأثيرًا في صياغة وعي صانعي القرار الأمريكي. فهي تقوم على تصور أن الولايات المتحدة ليست دولة كغيرها، بل كيان فريد يحمل رسالة إنسانية تتجاوز حدوده الجغرافية. وقد صاغ «الآباء المؤسسون» صورة أمريكا كـ«مدينة فوق الجبل»، أي النموذج المثالي الذي يُحتذى به (Huntington, 1981, p. 44).
وقد استُخدم هذا التصور لإضفاء شرعية على التدخلات الأمريكية الخارجية، سواء في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أو في الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين. واعتبر جوزيف ناي أن هذا البعد القيمي جعل الولايات المتحدة تمزج بين **القوة الصلبة** و**القوة الناعمة** لتبرير دورها القيادي عالميًا (Nye, 2004, p. 25).

2. عقيدة القدر المتجلي (Manifest Destiny)

نشأت هذه العقيدة في القرن التاسع عشر، وارتبطت بفكرة أن للأمة الأمريكية مهمة إلهية في التوسع الجغرافي والسياسي. وقد تحوّلت لاحقًا إلى عنصر لتبرير سياسات التدخل في أميركا اللاتينية، ثم في مناطق أخرى من العالم. فقد أشار (Smith, 1997) إلى أن هذه العقيدة لم تندثر، بل تجددت في صورة «الرسالة الديمقراطية» التي بررت غزو العراق وأفغانستان تحت شعار نشر الحرية. ويذهب بعض الباحثين العرب إلى أن فكرة القدر المتجلي لا تزال حاضرة في الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، وإنْ تلبست بأشكال جديدة أكثر حداثة (الفاضي، 2017، ص 26).

3. الليبرالية العالمية (Global Liberalism)

تمثل الليبرالية السياسية أحد أعمدة الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث رأت النخبة الأمريكية أن نشر الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الليبرالية يضمن استقرار النظام الدولي ويخدم الأمن القومي الأمريكي. وقد أشار فوكوياما (1992) إلى أن الديمقراطية الليبرالية تمثل «نهاية التاريخ»، أي الصيغة النهائية للتطور السياسي الإنساني. وقد أكد آيكنبيري (Ikenberry, 2002) أن بناء نظام مؤسسي عالمي بعد 1945 كان هدفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة للحفاظ على قيادتها في النظام

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الليبرالي الدولي. لكن كما يوضح العمار (2014، ص 32)، فإن الليبرالية لم تُمارس دومًا بروح مثالية خالصة، بل جرى توظيفها لخدمة المصالح الاستراتيجية، الأمر الذي يبرز التناقض بين الخطاب والممارسة.

المطلب الثاني: الإطار الأيديولوجي للاستراتيجية الأمريكية

1. المثالية البراغماتية (Pragmatic Idealism)

تظهر السياسة الأمريكية مزيجًا من المبادئ والقوة، فيما يُعرف بـ»المثالية البراغماتية». إذ يتم رفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان، لكن عند التطبيق تُخضعها الولايات المتحدة لاعتبارات المصلحة. وقد أوضح إدريس (2010، ص 44) أن المشاركة الدولية ليست نقيضًا للهيمنة، بل إعادة إنتاج لها بأدوات أقل كلفة. هذا يفسر كيف دعمت واشنطن الديمقراطيات في أوروبا الشرقية، لكنها أبقت على تحالفاتها مع أنظمة غير ديمقراطية في مناطق أخرى.

2. البعد الديني والثقافي

للإطار الديني دور جوهري في تشكيل الرؤية الأمريكية. فالمسيحية البروتستانتية غذّت فكرة أن الولايات المتحدة «أمة مختارة»، وأن دورها التاريخي يتجاوز حدودها الجغرافية. وقد أشار هنتنغتون (2003) إلى أن الثقافة الدينية لعبت دورًا بارزًا في صياغة الهوية القومية الأمريكية. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أعاد الخطاب الرئاسي الأمريكي تصوير الصراع مع «الإرهاب» على أنه مواجهة بين الخير والشر، ما منح البعد الديني بعدًا عمليًا في توجيه السياسات الخارجية.

3. الخطاب السياسي والرمزي

اعتمدت الولايات المتحدة على بناء خطاب سياسي تعبوي يمنح شرعية لممارساتها. فقد استخدمت شعارات مثل «محور الشر»، و»النظام الدولي القائم على القواعد» كإطارات معرفية لتوجيه الرأي العام. ويشير كيسنجر (2014، ص 112) إلى أن واشنطن لطالما قدمت خطابًا مثاليًا في المحافل الدولية، لكنها مارست سياسات واقعية ذات نزعة براغماتية. أما مازار (2017، ص 40) فقد أوضح أن هذه الخطابات لم تكن مجرد شعارات، بل أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة عبر وسائل ناعمة وشرعية.

خلاصة المبحث : يتضح أن الاستراتيجية الأمريكية ليست وليدة تفوقها المادي فحسب، بل انعكاس لبنية فكرية وأيديولوجية متكاملة تشمل الاستثنائية، القدر المتجلي، الليبرالية العالمية، المثالية البراغماتية، البعد الديني، والخطاب الرمزي. هذه المرتكزات منحتها شرعية ومرونة، لكنها أفرزت أيضًا تناقضات بين المبادئ المعلنة والمصالح

الواقعية. وهو ما يجعل التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة اليوم هو كيفية التوفيق بين خطابها القيمي وممارساتها المصلحية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب (جرجس، 2015، ص 89).

المبحث الثاني: تجليات القوة الناعمة والذكية في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة

المطلب الأول: المؤسسات الدولية والتحالفات كآليات للهيمنة الذكية

لم تعد الهيمنة في النظام الدولي المعاصر ترتكز حصراً على التفوق العسكري، بل باتت تقوم على القدرة على صياغة القواعد المنظمة للعلاقات الدولية. وفي هذا السياق، اعتمدت الولايات المتحدة على إنشاء ودعم منظومة مؤسساتية دولية شكّلت الإطار الناظم للاقتصاد والسياسة العالميين. فمن خلال الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أسست واشنطن بنية مؤسسية تعكس رؤيتها الليبرالية للنظام الدولي، وتكرّس مبادئ الاقتصاد الحر، وحرية التجارة، والتعددية المؤسسية.

وقد أشار ثورو (1995، ص 235) إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تمارس نفوذها عبر القوة العسكرية فحسب، بل من خلال المؤسسات التي ساهمت في تأسيسها، والتي تعمل على ضمان استمرارية النظام الدولي وفق مصالحها الاستراتيجية. فهذه المؤسسات لا تمثل فقط أطرًا للتعاون الدولي، بل أدوات لإضفاء الشرعية على السياسات الأمريكية، وتقييد سلوك الدول الأخرى ضمن قواعد صيغت إلى حد كبير وفق الرؤية الأمريكية. ويؤكد مازار (2017، ص 40) أن هذه الآليات المؤسسية تجسد نموذجًا لما يُعرف بـ"الهيمنة الناعمة"، حيث يُعاد إنتاج النفوذ الأمريكي عبر الشرعية الدولية والقواعد القانونية، دون الحاجة إلى اللجوء المستمر للقوة الصلبة. فبدلاً من الإكراه، يتم التأثير عبر ضبط الأجندة الدولية، وتحديد أولويات السياسات الاقتصادية والأمنية العالمية. إلى جانب البعد المؤسسي، طوّرت واشنطن ما يمكن تسميته بـ"التحالفات الذكية" أو التحالفات المرنة، التي تسمح بتوزيع الأعباء وتقاسم المسؤوليات مع الحلفاء، بما يحدّ من الكلفة المباشرة للتدخل الأمريكي. فقد بنت شبكة واسعة من التحالفات العسكرية والدبلوماسية، أبرزها حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى شراكات استراتيجية في آسيا والشرق الأوسط. وتشير تقارير مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations, 2021) إلى أن هذه الشبكة من التحالفات مكّنت الولايات المتحدة من الحفاظ على حضور عالمي واسع دون الانخراط المنفرد في كل الأزمات. ويمثل مبدأ "القيادة من الخلف" خلال تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 نموذجًا عمليًا لاستراتيجية القوة الذكية، حيث مارست واشنطن دورًا قياديًا في التخطيط والتنسيق، مع إسناد الجزء الأكبر من العمليات التنفيذية إلى الحلفاء الأوروبيين (Jones, 2014, p. 51). وبذلك حققت أهدافها الاستراتيجية مع تقليص التكاليف السياسية والعسكرية المباشرة، في تجسيد واضح لدمج القوة الصلبة ضمن إطار تحالفي يمنحها غطاءً دوليًا أوسع.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المطلب الثاني: القوة الثقافية والمعرفية كرافعة للنفوذ طويل الأمد

تمثل الثقافة أحد الأعمدة المركزية للقوة الناعمة الأمريكية. فوفقًا لجوزيف ناي (2004)، تقوم القوة الناعمة على القدرة على الجذب والإقناع بدل الإكراه، أي جعل الآخرين يريدون ما تريده الدولة ذاتها. وفي هذا السياق، لعبت الصناعات الثقافية الأمريكية – وفي مقدمتها هوليوود، ووسائل الإعلام العالمية، ومنصات التكنولوجيا الرقمية – دورًا محوريًا في تكريس صورة الولايات المتحدة كرمز للحداثة والحرية والفرص الاقتصادية. كما أسهم الانتشار الواسع للجامعات الأمريكية ومراكز البحث العلمي في تعزيز هذا النفوذ. فالجامعات الكبرى لم تكن مجرد مؤسسات تعليمية، بل أدوات تأثير معرفي وثقافي، تستقطب آلاف الطلبة من مختلف أنحاء العالم، وتساهم في تشكيل نخب سياسية واقتصادية تتبنى – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – القيم الليبرالية الغربية. وتُعد برامج التبادل الثقافي والمنح الدراسية أحد أهم أدوات هذا الامتداد الناعم، إذ تخلق روابط طويلة الأمد بين النخب الأجنبية والولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، لعب الإعلام العالمي وشبكات التواصل الاجتماعي دورًا متزايد الأهمية في إعادة إنتاج النموذج الأمريكي بوصفه معيارًا عالميًا في مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وريادة الأعمال. فالتأثير لا يتحقق فقط عبر الخطاب السياسي الرسمي، بل عبر السرديات الثقافية والرمزية التي تُعيد تشكيل التصورات والاتجاهات في المجتمعات المختلفة.وعليه، فإن القوة الثقافية والمعرفية الأمريكية لا تعمل بمعزل عن أدوات القوة الأخرى، بل تتكامل معها في إطار استراتيجية شاملة تمزج بين الإقناع والردع، وبين الشرعية المؤسسية والقدرة العسكرية. وهذا التكامل هو ما يمنح الاستراتيجية الأمريكية طابع "القوة الذكية"، التي توظف الموارد المادية والرمزية معًا للحفاظ على موقعها في النظام الدولي

خلاصة المبحث

يتضح أن الولايات المتحدة اعتمدت على مزيج متكامل من الأدوات الصلبة والناعمة لتثبيت هيمنتها. فالقوة العسكرية وفّرت الردع والتفوق، بينما مكّنت المؤسسات الدولية والتحالفات الذكية من تقليل الأكلاف وتعزيز الشرعية. أما القوة الثقافية فقد سمحت لواشنطن بترسيخ نموذجها عالميًا عبر آليات أكثر استدامة.

لكن هذه الأدوات، رغم فاعليتها، أظهرت أيضًا محدوديات واضحة، خاصة مع صعود قوى منافسة مثل الصين وروسيا، وتصاعد الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة بشأن ازدواجية المعايير. وهو ما يطرح السؤال حول مدى قدرة واشنطن على الاستمرار في قيادة النظام الدولي من خلال هذه الأدوات في ظل نظام عالمي يتجه نحو التعددية القطبية (الحسين، 2020، ص 23).

المبحث الثالث: التحولات الجيوسياسية والتحديات المعاصرة

دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين في موقع القوة المهيمنة عالميًا، لكنها سرعان ما واجهت تحولات جيوسياسية عميقة قلّصت من هامش هيمنتها، وفرضت عليها إعادة صياغة استراتيجيتها بما يتلاءم مع واقع دولي أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكزه. فقد أدت نهاية «اللحظة الأحادية» التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي إلى بروز قوى منافسة، في مقدمتها الصين وروسيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وقوى إقليمية صاعدة. كما تزامن ذلك مع تحديات عابرة للحدود لم يعد بالإمكان التعامل معها بالأدوات التقليدية، مثل الإرهاب، التغير المناخي، الأزمات الصحية، والأمن السيبراني.

المطلب الأول: صعود القوى المنافسة

1. الصين كقوة صاعدة

تُعتبر الصين أبرز التحديات البنيوية أمام الهيمنة الأمريكية. فمنذ انفتاحها الاقتصادي في أواخر السبعينيات، حققت معدلات نمو غير مسبوقة جعلتها ثاني أكبر اقتصاد عالمي. ومع إطلاق مبادرة «الحزام والطريق»، بدأت الصين توسّع نفوذها الاقتصادي والسياسي عالميًا، مما اعتُبر تحديًا مباشرًا للنظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة.
وقد أشار زكريا (2008) إلى أن «بروز البقية» يمثل تحولًا استراتيجيًا ينذر بانتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق. بينما يؤكد ناي (2011) أن الصين، رغم قوتها الاقتصادية والعسكرية، لا تزال تفتقر إلى الجاذبية القيمية والثقافية التي تميز الولايات المتحدة، مما يجعل التنافس بين الطرفين أكثر تعقيدًا.

2. روسيا والعودة إلى المسرح الدولي

رغم التراجع الكبير الذي شهدته روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإنها عادت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى لعب دور أكثر فاعلية، خاصة في محيطها الأوراسي والشرق الأوسط. فقد مثّل ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، والتدخل العسكري في سوريا عام 2015، دلالات واضحة على عودة روسيا كقوة ممانعة للتفوق الأمريكي.
ويشير بكير (2006، ص 87) إلى أن روسيا تبنت استراتيجية تهدف إلى تقويض تفرد الولايات المتحدة، من خلال بناء شراكات مع قوى صاعدة مثل الصين وإيران. كما يرى كيسنجر (2014، ص 112) أن موسكو تسعى إلى إعادة تشكيل التوازن الدولي عبر سياسات هجومية تستغل نقاط ضعف النظام الليبرالي.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

3. الاتحاد الأوروبي والقوى الإقليمية

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يُعدّ شريكًا استراتيجيًا لواشنطن، فإنه يمثل في الوقت ذاته قوة اقتصادية مستقلة، تطمح أحيانًا إلى لعب أدوار موازية في السياسة الدولية. أما القوى الإقليمية مثل تركيا، إيران، والهند، فقد عززت من استقلاليتها الاستراتيجية، مما قلّص من قدرة الولايات المتحدة على التحكم المنفرد في التوازنات الإقليمية (الحاج، 2005، ص 80–81).

المطلب الثاني: التهديدات العابرة للحدود

1. الإرهاب والحروب غير المتماثلة

أعادت هجمات 11 سبتمبر 2001 تعريف الأمن القومي الأمريكي، حيث انتقل التركيز من مواجهة الدول إلى مواجهة الفاعلين غير الدولتيين، مثل تنظيم القاعدة وداعش. وقد أكد جرجس (2015، ص 89) أن هذه التهديدات جعلت الولايات المتحدة تدخل حروبًا طويلة الأمد في أفغانستان والعراق، أدت إلى استنزاف مواردها وتقويض شرعيتها الدولية.

2. التغير المناخي والأزمات البيئية

يمثل التغير المناخي تهديدًا عالميًا لم يعد بالإمكان تجاهله. إذ تواجه الولايات المتحدة ضغوطًا متزايدة للعب دور قيادي في التصدي لهذه الظاهرة، لكنها أحيانًا تنسحب من الاتفاقيات المناخية كما حدث مع اتفاق باريس في عهد ترامب، قبل أن تعود إليها مع إدارة بايدن (Council on Foreign Relations, 2021).

3. الأوبئة والأزمات الصحية

كشفت جائحة كوفيد–19 عن ضعف البنية الصحية العالمية، وأظهرت أن التهديدات الصحية يمكن أن تتحول إلى أزمات استراتيجية تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وقد اعتُبرت الجائحة اختبارًا لقدرة الولايات المتحدة على قيادة نظام دولي في مواجهة أزمة عابرة للحدود، لكن غياب التنسيق الدولي أضعف صورة القيادة الأمريكية (الحسين، 2020، ص 23).

4. الأمن السيبراني والتحولات التكنولوجية

مع الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، أصبح الأمن السيبراني ساحة جديدة للصراع بين القوى الكبرى. وقد تعرضت الولايات المتحدة لهجمات إلكترونية استهدفت مؤسساتها الحيوية، ما جعل حماية الفضاء السيبراني جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها القومية. ويشير إدريس (2010، ص 44) إلى أن التهديدات التكنولوجية أصبحت أحد أبرز المحددات الجديدة للأمن القومي الأمريكي، الأمر

الذي يدفعها إلى الاستثمار في البنية التكنولوجية والتحالفات الرقمية.

خلاصة المبحث

يتضح أن البيئة الاستراتيجية التي تعمل ضمنها الولايات المتحدة تغيّرت جذريًا خلال العقود الأخيرة. فلم تعد واشنطن تواجه خصمًا واحدًا كما في الحرب الباردة، بل شبكة من التحديات المتعددة: صعود قوى كبرى منافسة، بروز قوى إقليمية أكثر استقلالًا، وتهديدات عابرة للحدود تتطلب تعاونًا دوليًا واسعًا. هذه التحولات قلّصت من فعالية الهيمنة الأحادية، وفرضت على الولايات المتحدة إعادة النظر في أدواتها وآلياتها، بما يتناسب مع واقع دولي متجه نحو التعددية القطبية.
وبذلك، لم يعد السؤال يتمحور حول ما إذا كانت أمريكا ستبقى قائدة للنظام الدولي، بل حول **كيفية ممارستها لهذه القيادة** في ظل بيئة استراتيجية أكثر تشابكًا وتحديًا.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

أظهرت الدراسة أنّ الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية تمثل نتاجًا تاريخيًا مركبًا يجمع بين **الجذور الفكرية والأيديولوجية** و**الأدوات المادية والعملية**. فمنذ نشأتها، حملت الولايات المتحدة تصورًا ذاتيًا بأنها «أمة استثنائية» خُلقت لأداء رسالة كونية، وهو ما عُرف بـ **الاستثنائية الأمريكية** (Huntington, 1981). هذا التصور سرعان ما ترجم نفسه في العقيدة التوسعية المعروفة بـ **القدر المتجلي**، التي منحت بعدًا رساليًا للتوسع الجغرافي والسياسي، وأرست الأساس لشرعنة التدخلات الخارجية لاحقًا (الفاضي، 2017). ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتقلت الولايات المتحدة من قوة قارية إلى قوة عالمية، مدفوعة بإيمانها بقدرتها على صياغة نظام ليبرالي دولي قائم على الديمقراطية والأسواق الحرة (Ikenberry, 2002).

إلا أن هذه المرتكزات الفكرية لم تكن مثالية صِرفة، بل انصهرت ضمن براغماتية واقعية أنتجت ما يمكن وصفه بـ **المثالية البراغماتية**. فبينما رفع الخطاب الأمريكي شعارات الحرية وحقوق الإنسان، ظل التطبيق انتقائيًا، يخضع لاعتبارات المصلحة القومية. فقد دعمت واشنطن ديمقراطيات ناشئة في أوروبا الشرقية، لكنها في الوقت ذاته تحالفت مع أنظمة غير ديمقراطية في الخليج العربي لحماية مصالحها الاستراتيجية (إدريس، 2010). كما لعب البعد الديني والثقافي دورًا بارزًا في ترسيخ صورة الولايات المتحدة كقوة رسالية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي صُوّرت كمعركة بين «الخير والشر" (Huntington, 2003).

على المستوى العملي، بنت الولايات المتحدة هيمنتها عبر مزيج من **القوة الصلبة** و**القوة الناعمة**، تطور لاحقًا إلى ما بات يُعرف بـ **القوة الذكية** (Nye, 2011). فقد مكّنها تفوقها العسكري من بسط شبكة قواعد وتحالفات عالمية، وضمان الردع النووي والسيطرة على الممرات الحيوية (دياب، 2002). كما جعلها اقتصادها الضخم وهيمنة الدولار مركز النظام المالي العالمي، مانحًا إياها أداة للضغط السياسي والاقتصادي (العمار، 2014). إلى جانب ذلك، أسهمت المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في ترسيخ هيمنة ناعمة أمريكية، حيث استطاعت واشنطن من خلالها التحكم بالقواعد الناظمة للنظام الدولي (ثورو، 1995؛ مازار، 2017).

كما استندت الولايات المتحدة إلى **التحالفات الذكية** لتوزيع الأعباء وتقليل التكاليف، مستفيدة من مبدأ «القيادة من الخلف» كما حدث في ليبيا عام 2011 (Jones, 2014). أما على الصعيد الثقافي، فقد شكّل الإعلام، التعليم، وهوليوود أدوات قادرة على نشر النموذج الأمريكي عالميًا، بما يعزز الشرعية ويمنحها جاذبية إضافية (Nye, 2004).

لكن التحولات الدولية خلال العقود الأخيرة كشفت عن **تراجع نسبي للهيمنة الأحادية**، وأدخلت

الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع قوى صاعدة. فقد برزت **الصين** كأكبر منافس اقتصادي واستراتيجي، ساعية إلى بناء نظام بديل عبر مبادرات مثل «الحزام والطريق» وتوسيع حضورها في آسيا وإفريقيا (Zakaria, 2008). كما استعادت **روسيا** موقعها كلاعب مؤثر في أوراسيا والشرق الأوسط، عبر ضم القرم والتدخل في سوريا، لتؤكد أنها لن تقبل بترتيبات أمنية أحادية تفرضها واشنطن (بكير، 2006؛ Kissinger, 2014). أما الاتحاد الأوروبي والقوى الإقليمية كتركيا وإيران والهند، فقد زادت من استقلاليتها، ما جعل البيئة الاستراتيجية أكثر تعقيدًا (الحاج، 2005).

وإلى جانب ذلك، برزت **تهديدات عابرة للحدود** أضعفت من فاعلية الأدوات التقليدية، مثل الإرهاب العالمي الذي أعاد تعريف الأمن القومي بعد هجمات 11 سبتمبر (جرجس، 2015)، والتغير المناخي الذي فرض على واشنطن التزامات دولية متزايدة، والأوبئة التي مثلت جائحة كورونا أبرز أمثلتها، إضافة إلى الأمن السيبراني الذي بات ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي (الحسين، 2020؛ إدريس، 2010).

من هنا، يمكن القول إن الولايات المتحدة باتت تواجه **معادلة استراتيجية مزدوجة:** فمن جهة، ما تزال تملك مقومات هائلة تضمن لها استمرار موقعها كقوة عظمى أولى في النظام الدولي، بفضل تفوقها العسكري، الاقتصادي، والتكنولوجي. ومن جهة أخرى، تواجه تحديات بنيوية تجعل من الصعب عليها ممارسة الهيمنة الأحادية كما في التسعينيات.

إن مستقبل الاستراتيجية الأمريكية سيتوقف على مدى قدرتها على **التكيف مع التحولات البنيوية.** فالحفاظ على القيادة لم يعد ممكنًا عبر فرض القوة الصلبة وحدها، بل من خلال تطوير شراكات وتحالفات أكثر مرونة، وتفعيل أدوات القوة الناعمة والذكية بطريقة أكثر إبداعًا. كما أن التحدي الأكبر يكمن في **التوفيق بين الخطاب القيمي** الذي يمنحها شرعية دولية، و**المصالح الواقعية** التي تفرض عليها أحيانًا تناقضات في السلوك (Kissinger, 2014).

وبذلك، لا يمكن الجزم بأن الولايات المتحدة في طريقها إلى الانحدار النهائي، بل إن الأرجح أنها بصدد **إعادة تموضع استراتيجي**، يتيح لها الاستمرار كقوة قائدة، ولكن ضمن نظام دولي أكثر تعددية. فهي لم تعد قادرة على «القيادة من الأمام» بشكل مطلق، لكنها تستطيع الاستمرار في «القيادة من الخلف» أو من داخل المؤسسات الدولية، بما يحافظ على نفوذها بطريقة أقل كلفة وأكثر شرعية

الاستنتاجات:

1. **الاستراتيجية الأمريكية نتاج تاريخي وأيديولوجي مركب**، إذ تستند إلى عقائد مؤسِّسة مثل الاستثنائية الأمريكية والقدر المتجلي، وإلى الفكر الليبرالي العالمي الذي جعل من الديمقراطية والحرية عناصر مركزية في خطابها (Huntington, 1981؛ Ikenberry,

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

.(2002

2. **المثالية البراغماتية شكلت الإطار العملي للسياسات الأمريكية،** حيث يتم رفع شعارات القيم الإنسانية، لكن يتم توظيفها بصورة انتقائية تخضع لاعتبارات المصلحة القومية (إدريس، 2010).

3. **القوة الصلبة ظلت ركيزة أساسية للهيمنة الأمريكية،** من خلال التفوق العسكري، الردع النووي، والسيطرة الاقتصادية والمالية، عبر مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (دياب، 2002؛ العمار، 2014).

4. **المؤسسات الدولية والتحالفات الذكية شكّلت أدوات للهيمنة الناعمة،** حيث وفرت لواشنطن غطاءً شرعيًا وسمحت بتوزيع الأعباء مع الحلفاء، كما في مبدأ «القيادة من الخلف" (Jones, 2014؛ مازار، 2017).

5. **القوة الناعمة الأمريكية عززت حضورها العالمي** عبر الثقافة، الإعلام، التعليم، وهوليوود، ما منحها جاذبية إضافية مقابل القوى المنافسة (Nye, 2004).

6. **التحولات الجيوسياسية الراهنة قلّصت من فعالية الهيمنة الأحادية،** مع بروز الصين كقوة اقتصادية منافسة، وعودة روسيا إلى المسرح الدولي، إلى جانب استقلالية متزايدة للاتحاد الأوروبي وقوى إقليمية أخرى (بكير، 2006؛ الحاج، 2005).

7. **التهديدات العابرة للحدود** (الإرهاب، التغير المناخي، الأوبئة، الأمن السيبراني) أصبحت عناصر ضاغطة على الأمن القومي الأمريكي، وأظهرت محدودية الأدوات التقليدية في مواجهتها (جرجس، 2015؛ الحسين، 2020).

8. **القيادة الأمريكية لم تعد مطلقة كما في تسعينيات القرن الماضي،** بل دخلت مرحلة إعادة تموضع استراتيجي تسعى فيها إلى ممارسة القيادة عبر التعددية والتحالفات، لا عبر التفرد.

9. **الشرعية الدولية أصبحت شرطًا لاستمرار الدور الأمريكي،** إذ لم يعد استخدام القوة وحده كافيًا للحفاظ على الريادة، بل باتت واشنطن مطالبة بربط خطابها القيمي بالممارسة الواقعية.

10. **مستقبل الدور الأمريكي يعتمد على التكيف:** فالنجاح مرهون بقدرتها على الموازنة بين القوة الصلبة والناعمة، بين المصالح والمبادئ، وبين الانخراط الدولي وتقليل الأعباء الداخلية

التوصيات:

1. **إعادة تعريف الأمن القومي الأمريكي** ليشمل الأبعاد غير التقليدية مثل الأمن السيبراني، المناخي، والصحي، إلى جانب البعد العسكري التقليدي.

2. **تبني استراتيجية أكثر مرونة** تقوم على الشراكات والتحالفات الذكية، بما يتيح توزيع الأعباء وتقليل التكاليف السياسية والاقتصادية والعسكرية.

3. **تعزيز القوة الناعمة الرقمية** من خلال الاستثمار في الإعلام الجديد، التعليم، والتكنولوجيا، بما يسمح بمواجهة الدعاية المنافسة وتثبيت صورة إيجابية لأمريكا.

4. **مراجعة دور المؤسسات الدولية** بحيث تتحول من مجرد أدوات هيمنة إلى منصات أكثر توازناً، تضمن بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة دون استفزاز القوى المنافسة.

5. **تطوير مقاربة متعددة المستويات تجاه القوى الصاعدة:** الانخراط مع الصين عبر قنوات اقتصادية ومناخية، واحتواء روسيا عبر الحوار والردع في آن واحد.

6. **تقوية الداخل الأمريكي** عبر معالجة الانقسامات السياسية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، بما يعزز مناعة النظام الأمريكي أمام التحديات الخارجية.

7. **زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار**، لضمان الحفاظ على الريادة التكنولوجية في مجالات الذكاء الاصطناعي، الفضاء، والأمن السيبراني.

8. **إصلاح العلاقات عبر الأطلسي** مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، عبر تعزيز التنسيق الدفاعي والسياسي لضمان جبهة غربية موحدة في مواجهة التحديات.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

1. إدريس، س. (2010). الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية المشاركة في إدارة النظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2. الحاج، ع. (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3. الحسين، أ. (2020). الأمن القومي الأمريكي في مواجهة التحديات العابرة للحدود. مجلة السياسة الدولية، 215(4)، 45–23.

4. دياب، م. (2002). الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. القاهرة: دار الفكر العربي.

5. العمار، ع. (2014). الولايات المتحدة وبناء النظام الدولي الجديد. بغداد: المركز العراقي للدراسات.

6. الفاضي، ج. خ. (2017). مقاربة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (16)، 49–26.

7. بكير، ع. ح. (2006). عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الجيش اللبناني، بيروت، أكتوبر، 99–87.

8. جرجس، ف. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: من بوش إلى أوباما. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. ثورو، ل. (1995). المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا (ترجمة محمد فريد). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

10. مازار، م. (2017). السياسة الكبرى وإعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية. واشنطن: مؤسسة كارنيغي.

المراجع بالأجنبية

1. Nye, J. S. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.

2. Nye, J. S. (2011). The Future of Power. New York: Public Affairs.

3. Fukuyama, F. (1992). The End of History and the Last Man. New York: Free Press

4. Huntington, S. (1981). American Politics: The Promise of Disharmony. Cambridge: Harvard University Press.

5. Huntington, S. (2003). Who Are We? The Challenges to America's National Identity. New York: Simon & Schuster.

6. Ikenberry, G. J. (2002). America Unrivaled: The Future of the Balance of Power. Ithaca: Cornell University Press.

7. Ikenberry, G. J. (2011). Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton: Princeton University Press.

8. Kissinger, H. (2014). World Order. New York: Penguin Press.

9. Zakaria, F. (2008). The Post-American World. New York: W. W. Norton & Company.

10. Smith, T. (1997). America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century. Princeton: Princeton University Press.

11. Council on Foreign Relations. (2021). The U.S. Role in Global Governance. New York: CFR.

12 Jones, B. (2014). Libya and the Limits of "Leading from Behind". Brookings Policy Brief, 51-63.

13. Kolko, G. (2015). The World in Crisis: The End of the American Century. London: Pluto Press.